

# مجلس التفاهم العالمي

تأسس في العام 1983



الدورة السنوية السابعة والعشرون

لمجلس التفاهم العالمي

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية

المملكة العربية السعودية

10-13 أيار-مايو، 2009

البيان الختامي

نعيش اليوم فعليا في بيئة العولمة الاقتصادية والتكنولوجية. لذا، فإن المفهوم الذي يجب العمل بمقتضاه في هذا القرن هو التعاون، التعاون في كل مناحي الفكر والعمل. وعلى البشرية اليوم أن ترتقي بالعمل عبر التعاون إلى عولمة إنسانية . كل هذا يتطلب الشجاعة والقدرة عند حكوماتنا للقيام بتغيير ما هو قابل للتغيير. وهذا يتطلب الأمن والقبول بأن بعض الأمور غير قابلة للتغيير، ولذلك يتطلب عملنا الكثير من الحكمة للتفريق ما بين الأمور القابلة للحل من الأمور التي لا حل لها.

وعقد مجلس التفاهم العالمي مؤتمره السنوي في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة العربية السعودية برعاية كريمة وحرص كبير من صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من 10 إلى 13 أيار-مايو، 2009 لمناقشة حالة العالم اليوم سياسيا واقتصاديا وأمنيا. وسبق هذا المؤتمر ندوة تمهيدية حول الحوار الإسلامي-المسيحي: الجذور المشتركة للإسلام والمسيحية كمساهمة للمجلس في حوار الأديان.

#### أولا: حالة العالم اليوم

منذ كنا في اجتماعنا الأخير في السويد في تموز-يونيو، 2008، أصبح العالم مختلفا كلياً. والتغير الأكثر سلبية كان في الاقتصاد العالمي، والذي كان مستمرا في النمو في تلك الفترة، هو الآن في أعماق مرحلة ركود اقتصادي من الحرب العالمية الثانية. وإذا ازدادت أكثر حالة الركود وتحولت إلى ركود عالمي، فقد تترد كثير من الدول إلى عصبياتها وأشكال أخرى من الانعزالية مما قد يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل تتمثل باضطرابات خطيرة في العلاقات الدولية والفوضى السياسية.

هناك سببان رئيسان لهذه لحالة الركود الاقتصادية، وهي جشع المؤسسات المالية وفقدان سلطات الرقابة والتنظيم الفاعلة في النطاق العالمي . إلا إن التوسع المالي والنقدي فقط لن ينشط الاقتصاد العالمي إلى الدرجة المطلوبة. لذلك فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى التعاون بشكل كبير في كل الميادين.

لقد رحب المجتمع العالمي بالتغير الذي حدث في الإدارة الأميركية . والههم حفل تنصيب الرئيس أوباما ملايين من البشر. لكن أجندة التعاون بين الولايات المتحدة والعالم يجب أن لا تختصر بالقوة أو التهديد بها. لذا، تحاول اليوم إدارة الرئيس أوباما إيجاد طرق جديدة لمعالجة هذه القضايا العالمية، ونأمل أن تنجح في ذلك. لكن الإدارة بحاجة إلى التعاون مع اللاعبين الأقطاب الآخرين في كل هذه المناطق. فاليوم لا يمكن حكم العالم من خلال التحكم لقطب أكبر في عالمنا المعولم.

إن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في حاجة إلى العمل في تناغم مع العالم الخارجي، وخاصة أن أوروبا اليوم لا تشكل خطرا على الخارج. كما أن الدول التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي فقد فعلت ذلك طوعا وبارادة حرة. ومنذ توسعته في العقد الماضي، يجد الإتحاد الأوروبي نفسه في أزمة دستورية والتي يتطلب حلها زمنا طويلا وقد لا تحل. وبعض النظر عن تاريخ وكيفية حل الأزمة الاقتصادية، فإن السوق المشتركة والعملة الموحدة ستستمران في الوجود.

كان العديد من الخبراء والسياسيين يعتبرون أن الأزمة المالية الحالية لن تؤثر بآسيا كثيرا، لكن عندما وقعت الأزمة المالية وجدت دول آسيا نفسها في وضع حرج. فقد انخفضت نسبة التصدير في الصين إلى درجة مهولة، وكذلك الحال في اليابان وسينغابور وأماكن أخرى. إن الانكماش الحاصل في الصين اليوم أفقد عشرون مليون صيني وظائفهم، راكمت الصين مبالغ لا مثيل لها من الاحتياط النقدي، وقد توظفه الصين بشكل سياسي، وبالتالي على العالم القبول بالصين كقوة عظمى عالمية. كما ينطبق هذا الحال على الهند. إن هاتين الدولتين الآسيويتين تحولت إلى دول كبرى في العالم بسبب إجماعها واقتصادياتها الضخمة ونفوذها السياسية مما لا يمكنها الضغط فقط على الدول الآسيوية بل العالم كله. إن منظمة آسينا في جنوب شرق آسيا تحاول إقامة تحالف شبيه بالإتحاد الأوروبي، كما أنها وضعت ميثاقا يعطيها الإطار القانوني للعمل السياسي. ويقوم عملها على الاستيعاب والحوار وتساهم في سلام المنطقة.

وستبقى روسيا دولة عظمى، لا بسبب قدراتها العسكرية بل بسبب رقعتها الجغرافية الكبيرة ومصادرها المعدنية الخام. تبقى روسيا في المستقبل القريب مصدر لسد حاجات عالمية متصاعدة للغاز والنفط والطاقة النووية. كما يقوي الغاز والنفط موقع روسيا في العلاقات الدولية. لكن من الضروري التخلي عن عقلية الحرب الباردة والتعاطي مع التحديات بالوحدة والتعاون.

ويبقى الشرق الأوسط ومن دون سلام حقيقي بين إسرائيل وجيرانها مركزا للصراع العالمي. فالسلام يتطلب الاستعداد للتسوية. إن الحل الوحيد طويل الأمد لأزمة الشرق الأوسط، يقوم على فكرة الدولتين والعودة إلى حدود 1967. وهنا تظهر أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عام 2002 الشاملة والدعوة إليها مجددا في كانون الثاني - يناير من هذه السنة من أجل إحلال السلام في فلسطين. لكن لا تبدو إسرائيل مهتمة اليوم بالسلام.

إن ما حدث ويحدث بالعراق وأفغانستان تظهران عواقب التدخل العسكري غير الضروري. إذ أنه من السهل شن الحرب على بلد ما، إلا أنه من الصعوبة الانسحاب من بلد مهزوم دون تفشي الفوضى. فالعراق وأفغانستان ما زالتا دولتين غير مستقرتين. ومع أنه علينا جميعا محاربة الإرهاب ومنظماته، لكن ليس علينا شن الحروب باسم الشعائر الدينية والفكر الديني. لذلك، وفي حالة إيران ننصح بعدم التدخل العسكري.

وفي مجال السياسة الخارجية والسلام، فإن المملكة العربية السعودية من الدول القليلة المعتدلة في المنطقة التي لا تشكل ساحة للنزاعات. ولأن المملكة هي من أهم الدول الإسلامية، نرحب مع العالم بالطروحات الإصلاحية الحالية لصاحب الجلالة.

وتبقى إفريقيا بؤرة تغلب عليها الصراعات. فالبحيرات الكبرى الأفريقية ودول شرق شمال الكونغو تنتشر فيهما الصراعات العنيفة، وتؤثر هذه الصراعات على 86 مليون نسمة مع وقوع ملايين الضحايا. كما أن الوضع في دارفور وكذلك القرن الإفريقي يعيشان حالة مأساوية. إن أهم تحدي في إفريقيا هو أمام منظمة الاتحاد الإفريقي. فعلى هذه المنظمة أن تلعب دورا أساسيا بالرغم من انه ليس هناك حلا سريعا أو رؤية إيجابية للمستقبل.

وبمعزل عن المشاكل الإقليمية اليوم ، تواجه الإنسانية عدة تحديات ومخاطر. هو زيادة التسلح في العالم. فالتسلح في زيادة ودون توقف ليس فقط في الدول الكبرى بل وأيضا الدول الصغرى أيضا. وإذا نظرنا إلى التسلح حول العالم سواء كان ذلك الأسلحة الرشاشة أو الألغام أو الصواريخ النووية، فإن كمية التسلح في العام 2009 تفوق ألف مرة كمية التسلح في الحرب العالمية الثانية، كما أن هناك أسلحة خفيفة يمتلكها الأفراد أكثر من أي فترة من التاريخ، كما أن هناك دول لديها أسلحة نووية أكثر من ذي قبل، وهي في ازدياد مضطرد. وعند نهاية الحرب

العالمية الثانية كانت دولة واحدة قادرة على استعمال الأسلحة النووية. وفي الستينات من القرن المنصرم كان هناك خمسة دول مالكة للأسلحة النووية، واليوم هناك حوالي ثمانية دول.

لقد خرقت القوى النووية الخمسة الأولى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية بأشكال مختلفة. فهم قد حدثوا أنظمة التسلح ونشروا أنظمة تسلح نووية جديدة وكذلك أنظمة إطلاق الصواريخ. وهناك ضرورة وضع اتفاقية دولية بين الدول الثمانية النووية فحواها عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية. كما أن هناك حاجة إلى إنفاق الدول الكبرى والتفاوض فيما بينها على وضع اتفاقية منع تصدير الأسلحة من كل الأنواع. وعلى الأخص، يجب عليها منع نشر الأسلحة الخفيفة، إذ أن غالبية القتلى في الحروب، وغالبيتها حروب أهلية وإرهابية، تقتل بالأسلحة الخفيفة المتوردة من الخارج.

ومن هذه المخاطر أيضا هو تصوير العالم وكأنه يعيش صراع الحضارات. وضع هذا الشعار منذ حوالي اثنتي عشر عاما، ومنذ ذلك الوقت أصبح سيناريو صراع الحضارة الإسلامية مع الحضارة الغربية أكثر احتمالا. لكننا ما زلنا قادرين على تجاوز ذلك الصراع وتفاعل في أماكن كثيرة من العالم الإسلامي مزيجا من القرف والثورة ضد الفقر بالإضافة إلى حسد رفاهية الأمم الغربية، وكذلك تطوير القوة السياسية. لكن من حق الدين الإسلامي أن يجد الاحترام والقبول في العالم، كما هو حال الدين المسيحي أو الدين اليهودي. لذا، فأن التسامح الديني هو من أهم المواضيع في القرن الواحد والعشرين.

أن مجلسنا ما زال يدعو إلى حوار الأديان منذ عقدين من الزمن. ويقوم هذا الحوار على القواسم المشتركة التي تشكل أساسا للحوار. ونحن لذلك نرحب بمبادرة صاحب الجلالة الملك عبد الله للحوار بين الأديان في العام 2008، والتي عقد من خلالها تم عقد مؤتمرين: أولا في اسبانيا ومن ثم في الأمم المتحدة في نيويورك. فليس هناك سلام بين الدول دون سلام بين الأديان، وليس هناك سلام دون حوار، وحوار دون تفاهم.

وبناء على كل هذا، يوصي مجلس التفاهم العالمي بالأمور التالية:

(1) العودة إلى توصيات المجلس في ستوكهولم لعام 2008.

- (2) الحاجة إلى التخفيف من عبئ المؤسسات المالية عبءة للتخلص من الأصول المسممة وكذلك إعادة رأس المال للبنوك.
- (3) ضرورة إقامة نظام دولي للرقابة والتنظيم لكل أنواع المؤسسات المالية، بما فيها مستويات رأس المال المقبول ووسائل التبادل المالي.
- (4) كما على الدول أن ترفع رأسمال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- (5) ضرورة دعم المجتمع الدولي للاتحاد الإفريقي وتسهيل التعامل التجاري مع دوله. كذلك يتوجب علينا دعم القارة الإفريقية لأنها تعاني معاناة اقتصادية شديدة .
- (6) كما يجب التركيز خصوصا على أفريقيا لأنها أكثر عرضة للانهيار. فمن الواجب الإيفاء بمقررات قمة غلن إيغل عام 2005، و الدول الكبرى 20 في لندن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- (7) ولمنع الحكم الرديء والفساد في عملية التنمية، لذلك نطالب كل الدول بالتصديق على ميثاق الأمم المتحدة حول الفساد.
- (8) وبسبب أهمية الأزمة المالية على أوضاع الفقر والمجاعة، يرحب المجلس بمناقشة الأبحاث العلمية التي تهدف إلى رفع نسبة الإنتاج من المحاصيل المقاومة للأوبئة.
- (9) أخذ المبادرة لتحديد دور عالمي لروسيا اعتماداً على مخزونها من النفط والغاز وليس على أسلحتها الإستراتيجية
- (10) أن مبادرة المفوضية الأوروبية في المحافظة على التزاماتها التنموية حتى في مرحلة الأزمة الاقتصادية على مجلس الوزراء الأوروبي تبنيها.
- (11) كما يجب دعم تحريك الملك عبد الله لمبادرة السلام لعام 2002، كما صادقت عليها الجامعة العربية، من أجل إيجاد الاستقرار في الشرق الأوسط والعدالة للفلسطينيين.
- (12) كما يتوجب على المجتمع الدولي وضع نصب عينيه الاهتمام بجامعة الدول العربية كصاحب المصلحة الأولى في حل صراعات الشرق الأوسط.
- (13) ضرورة شجب المجتمع الدولي لحصار غزة المستمر من قبل إسرائيل والذي يعتبر مخالفا للقانون الدولي.

- 14) وعلينا دعم التقارب ما بين الولايات المتحدة وإيران وننصح بعدم التدخل العسكري.
- 15) كما يدعم المجلس المبادرات حول خفض التسلح النووي، كما حددها أربعة من كبار السياسيين الأمريكيين.
- ومن الضروري أن تخضع كل القوى النووية، بما فيها دول غير المعلنة عن امتلاكها للسلاح النووي، للاتفاقات النووية لمنع انتشار الأسلحة النووية.
- 16) كما أنه من الضروري وضع حل لقضية تخصيب اليورانيوم . كما لا بد من التصديق على السقف 11 للحد من التسلح النووي الكوني، كما أعلنه وزير خارجية اليابان في 27 نيسان-أبريل 2009، والذي ينص على الاستعمال السلمي للقوة النووية في توليد الطاقة السلمية.
- 17) على القوى النووية القيام بتعهداتها الدولية، كما على الدول غير النووية الضغط على هذه القوى بتنفيذ هذه التعهدات.
- 18) أن الاتفاقيات حول عدم البدء بالضربة النووية الأولى وعدم عسكرة الفضاء لا بد من إتمامها.
- 19) كما يجب التوقيع على معاهدة التجارب النووية .
- 20) كما يجب الحد من الأسلحة الخفيفة والبدء بمفاوضات حول التوصل إلى اتفاقيات حول بيع هذه الأسلحة.
- 21) ضرورة الاعتراف بمفهوم المسؤوليات الإنسانية ونحث على تبني إعلاننا حول مسؤوليات الإنسانية.
- 22) على المجتمع الدولي الترحيب بمبادرة الملك عبد الله حول حوار الأديان، ويوصي بالتالي:
- رفض نظريات صراع الحضارات والثقافات والتحذير من شن حملات تفضي إلى تعميق الصراعات وتهديد الأمن والسلام.
- توصل إلى قيم إنسانية مشتركة والعمل على نشرها وحل ما يعيقها.
- نشر ثقافة التسامح والتفاهم من خلال تأطيرها في مجال العلاقات الدولية.

## ثانياً: الطاقة المتاحة والمخاطر الاقتصادية والبيئية

### تحديات أسواق الطاقة والتعاون

نواجه اليوم تحديات كبيرة في المدى المنظور وفي المستقبل. وخلاصة القول، لا بد من التعاطي مع مجموعة من الطاقات التي توظف بشكل خارج عن المطلوب. وعلينا لذلك إدارة تقلبات الأسعار وتدفق الاستثمارات في قطاع الطاقة. وعلى المدى الطويل، لا بد من دراسة التقلبات المناخية والاستثمار في مصادر الطاقة. لكن كل هذا يتطلب تضافر الجهود الدولية في تعاون جدي.

إن الأزمة المالية والاقتصادية سببت هبوط الطلب على مصادر الطاقة. ونتيجة لذلك انخفضت الأسعار على السلع وانخفض الاستثمار في قطاع الطاقة. وعندما نخرج من هذه الأزمة، سيرتفع الطلب مرة أخرى وقد نواجه نقص أو بطئ في سد الاحتياجات. ولذلك، نرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية في الاستثمار في التكنولوجيا سواء من جهة تحديث آليات الحصول على النفط وزيادة القدرة الإنتاجية.

إن تكامل أسواق النفط والغاز والأسواق المالية قد تنوع وزاد عدد المتحكمين في أسواق الطاقة لكنه أدى أيضاً إلى زيادة الأسعار وتنوع الاقتصاديات والتقليص من الاعتماد على النفط العضوي. إن مثل هذا التقلب في أسعار النفط هو مضر جداً. لذا نؤيد ضرورة استقرار الأسعار وتنوع الاقتصاديات. وفي المرحلة الحالية رأينا تحولاً من الطلب المتنامي تجاه دول العالم النامي، وخاصة الصين والهند والشرق الأوسط. وسيكون هناك 50% ارتفاعاً في الطلب، ولذلك على أي سياسة مستقبلية أخذ هذا في الحسبان. إذ أننا نواجه أزمة عالمية تحتاج إلى حلول عالمية.

ويبقى النفط العضوي هو المكون المسيطر على حزمة الطاقة المختلطة (من الكربون ومفاعيلها) وسيكون له الأثر الكبير في تطوير التكنولوجيا المحدثه لها. ومن المهم جداً أن يحد من تأثير الكربون (CO2) وتخزينه في أماكن مؤمنة.

ومن المتوقع تنامي التجارة العالمية في مصادر الطاقة، وكذلك فإن الحاجة إلى الاستيراد يتوقف الحصول على النفط والغاز من عدة مناطق حصرية من العالم.

لذلك، فإن النفط والغاز سيستمران كعامل مهم من عوامل الأمن القومي. ومع تشجيعنا للتنوع في مصادر الطاقة، فإن التأثير الإيجابي على التعاون بين الدول سيزداد. إن المصالح المشتركة والمتبادلة من أهم مصادر الأمن القومي، فكلما ازداد التنوع وتعمق، ازداد الالتزام المتبادل في ضرورة الحفاظ على الأمن العالمي.

إن التزام المملكة العربية السعودية بمبدأ التكامل بين المصادرين والمستهلكين مرحب به جدا. إذ أنه يهدف إلى إيجاد حركة عالمية للعمل المشترك في قضية الطاقة. إذ المملكة لعبت دورا مثمرا في الحوار بين المصدريين والمستهلكين مما أفضى إلى تأسيس اللقاء الوزاري كل سنتين مع سكرتارية مركزها الرياض، وكذلك مبادرة المعلومات النفطية المشتركة مما رفع من شفافية أسواق النفط.

لذلك، فإن مجلس التفاهم العالمي يوصي بالآتي:

1. ضرورة أن لا تستعمل الطاقة لأسباب جيوسراتيجية.
2. إن التعاون الدولي هو الطريقة الوحيدة لمعالجة التحديات في قطاع الطاقة، وذلك على المدى الطويل والقصير.
3. علينا عدم الخلط بين مخاطر الأمن المتصلة بالطاقة والاعتماد على الطاقة المستوردة. كما أن الشفافية والاستقرار على العرض والطلب من ضروريات الاستقرار.
4. من الضروري تثبيت سعر الطاقة ضمن سلسلة من المعدلات المعقولة، كما هو حال روسيا، والتي يمكن أن تحفز على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة على المدى القصير والطويل.
5. إن التفاعل بين الأسواق المالية والبضائع يؤثر في أسعار النفط، لذا فإن تقوية الشفافية والتنظيم والمراقبة المالية في الأسواق المالية من ضروريات الشفافية في أسواق البضائع.
6. إن الاستثمار المستمر والدائم في كل أشكال الطاقة وتنوعها هو ضروري لاستقرار الأسواق، وذلك أيضا على المدى الطويل والقصير.

7. تشجيع الحكومات، وحتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، على الاستمرار في الاستثمار في قطاع الطاقة من أجل تحصيل أكثر كمية من احتياطي الطاقة.
8. وبالإضافة إلى الاستثمار في قطاع الطاقة، فإن جهوداً متوازية للتوفير في استهلاك الطاقة يجب أن تبذل، كما يجب تجديد تكنولوجيات تنظيف النفط العضوي.
9. إن النموذج الكندي في تخفيض نسبة ثاني أكسيد الكربون عبر استخلاصه من المحركات وإعادة ضخه في حقول النفط يمثل جهداً مميّزاً.
10. كما أن تطوير تكنولوجيات الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون والتخلص منها هو من أهم الأولويات، كما أن تطوير نظام انبعاث متبادل طبقاً للنموذج الملكي (هولندا والنرويج والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية) يوفر كثيراً من سعر تطوير آليات الحد من الانبعاث.
11. علينا الاعتراف بأن هذه التكنولوجيات تعطينا ربها كاملاً للجميع ويمكننا توظيفها لمعالجة المخاطر البيئية والعودة إلى توفير النفط بشكل منظور.
12. من المطلوب بذل الجهود الدؤوبة من أجل تحسين كفاءة الحصول على الطاقة واستعمالها، مما يتطلب إلغاء دور الوسطاء والشركات التي تقف بين المصدر والدولة المستوردة.

### التقلبات المناخية والطاقات المتجددة

إن للبشرية تأثير على مناخ المعمورة، إن مؤشرات هذا التأثير ظاهرة على الأرض، وحساسية المناخ إلى تصاعد الإنحباس الحراري الذي لا تعرف مدى تأثيره. وإذا لم يتم ضبط هذه الأمور فإن تأثير تقلبات المناخ ستتأثر سلباً بازدياد مضطرب وانعكاسات لا حد لها. لذا من الضروري جداً العمل على التسريع في إنتاج التقنيات المخفضة للكربون، بما فيها تقنيات الطاقة البديلة. وإذا لم نتمكن من ذلك، فإن المناخ العالمي في خطر كبير. ولذلك علينا العمل على إيجاد الطاقة النظيفة، بما فيها الطاقة النووية التي تستعملها العديد من الدول.

من أهم تحديات هذا القرن هي التقلبات المناخية، لكن هذه التحديات العلمية لم تصل بعد إلى عامة الجمهور من الناس. وعلى القادة السياسيين توعية الجمهور لهذه التحديات بشكل فوري. إن الاقتصاد القائم على خفض نسبة ثاني أكسيد الكربون سيكون من أهم التكنولوجيات الحديثة. وعلينا أن نعي أن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة.

لذلك، يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- (1) على قادة العالم مواصلة العمل الريادي في المحافظة على المناخ . كما يتوجب أن تكون السياسات الحكومية ورؤيتها طويلة الأمد للطاقة متوقفة على التغيرات المناخية عموماً.
- (2) على الدول المتطورة مساعدة الدول الأقل نمواً تكنولوجياً ومادياً من أجل التوصل إلى حل لقضية المناخ. ومن أجل النجاح في هذا العمل المشترك لا بد من التعاون المشترك والاعتماد على الذات أيضاً.
- (3) على المجتمع الدولي يرفع الكفاءة في كيفية استهلاك الطاقة والتقليل من الفقر في الطاقة. لذلك علينا تشجيع الجهود المشتركة للقطاعات العام والخاص، وكذلك إصلاح النظام الرقابي والمبادرات الفردية. ولذلك نشيد بمبادرة الملك عبد الله "الطاقة للفقراء" .
- (4) كما يتطلب التحول إلى اقتصاد مستقبلي لا يعتمد على الكربون.
- (5) وإذا لم يكن بالإمكان التحول إلى اتفاقات دولية يجب التوصل إلى خطط إقليمية أو وطنية . كما يجب عدم استبعاد تأثيرات تلك الخطط على التنافس ، وخاصته التنافس التجاري.
- (6) ومن الضروري أن تراعي كل المفاوضات الدولية حول اتفاقية تتخطى برتوكول كايوتو خطة مشتركة وأهداف واقعية متنوعة لمراعاة الإمكانيات المختلفة للدول.
- (7) ضرورة زيادة الوعي والفهم عند عامة الناس لأهمية التقلبات في المناخ من أجل الضغط على قادتهم للعمل سريعاً في قمة كوبنهاغن في ديسمبر كانون الأول 2009.

8) كما أن هناك حاجة إلى تسريع الأبحاث وتحويلها إلى القطاع التجاري ودعمها في كل المراحل والعمل على تطوير الطاقات البديلة، بما فيها الطاقة المولدة من حرارة الأرض والمحيطات .

9) ومن الضروري التشجيع والمساعدة على الحصول على طاقة شمسية بسيطة للطهي في المناطق النائية في أفريقيا وغيرها في دول العالم الثالث دون قطع الأشجار وإشعال الحرائق.

10) إن المبادرات الصينية لتحسين طريقة توظيف الطاقة ولتوفير حلول تقنية جديدة مرحب بها كعلامة على المسؤولية المشتركة لكل في توفير الطاقة بأفضل الطرق.

### ثالثاً: فرصة جديدة أمام العالم

أن المعمورة اليوم تدخل في تحول كبير، ولذلك فإن استعمال مفاهيم كالشرق والغرب لا تناسب حالة العالم اليوم القائمة على تعددية الأقطاب، ولا يساهم في إيجاد المخارج لتحديات الأمن والسلام.

ومن أهم الوسائل المتاحة لحماية سلام العالم هو اعتماد منهج القواعد المشتركة والقدرة على تطبيقها مما يتطلب تعاون كل الدول.

لذلك بدأ فجر حقبة جديدة لتعددية الأقطاب السياسية مما يتطلب هندسة جديدة للنظام العالمي. لذلك من الأفضل تأمين السلم العالمي عبر تبني مشروع الرفاهية للإنسانية. ويحتاج ذلك إلى القدرة على تطبيق كل القوانين على كل الدول ومن الضروري حل الخطر الأكبر وهو انتشار الأسلحة النووية من أجل التأكيد على أن السلاح النووي غير ضروري. وعلينا لذلك تجنب الدخول في حلقة جديدة من الحروب.

لذلك يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

1) ضرورة العمل على التعددية السياسية، ولذلك نرحب بإدارة الجديدة الأمريكية التي تبدو أنها تدعم مثل هذا التوجه.

- (2) على الجميع المشاركة في هذا المنهج والمساعدة على تطبيقه.
- (3) ضرورة قيام هذا المنهج على الاستيعاب لا العزل، مما يمكن من الدول من المشاركة فيه.
- (4) ضرورة الابتعاد عن مفاهيم الحرب الباردة وعدم اعتبار روسيا والصين كأعداء.
- (5) على روسيا والحلف الأطلسي الامتناع عن الأعمال العسكرية التحريضية كأثر من آثار الحرب الباردة.
- (6) ضرورة إعادة النظر بمفاهيم ومؤسسات الحرب الباردة.
- (7) يجب إقامة نظام قائم على حكم القانون من أجل المحافظة على السلم والأمن عالميين.
- (8) ونرحب ترحيباً كبيراً بمبادرة السلام للملك عبد الله والتي تقوم على ديناميات جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والسلام للشعب الفلسطيني.
- (9) كما نرى أن عزل أي دولة كإيران والتي يحاول المجتمع الدولي منعها من تخصيب اليورانيوم غير مجدية عندما يسمح لإسرائيل أن تمتلك الأسلحة النووية.
- (10) إن الحل السلمي لكوريا الشمالية لا بد أن يمر عبر منهج متعدد الطرق، ولا بد من أن الدول الست في محادثاتهما حول الملف الكوري.
- (11) ولا بد للاتحاد الأوروبي العمل مع روسيا وأوكرانيا لحل الصراعات حول الأمن والطاقة.
- (12) كما يجب تشجيع الدول الإفريقية على الاعتماد على طاقاتها دون الاعتماد على المساعدات من أجل المشاركة في الخروج من بيئة الحرب الباردة.
- (13) من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا الخطوات الأولى في تفكيك الأسلحة النووية، والتي يجب أن تشمل في مرحلة لاحقة الصين.

14) لا بد أن يعترف العالم بوجود تهديدات تكنولوجية واقتصادية للبنية التحتية والحاجة إلى دفاع حقيقي ضد الحرب الإلكترونية.

يتقدم مجلس التفاهم العالمي بجزيل شكره لل مملكة العربية السعودية لاستضافتها اللقاء السابع والعشرين في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية،

كما يشكر حكومات اليابان وكوريا وأستراليا لدعم المستمر . كما يتقد بشكر خاص لهيئة الاستثمار العامة للمملكة العربية السعودية.

## List of Participants

### *IAC Members*

1. H.E. Mr. Helmut **Schmidt**, Honorary Chairman (former Chancellor of Germany)
2. H.E. Mr. Ingvar **Carlsson**, Co-chairman (former Prime Minister of Sweden)
3. H.E. Mr. Jean **Chrétien** Co-chairman (former Prime Minister of Canada)
4. H.E. Mr. Andreas **van Agt** (former Prime Minister of the Netherlands)
5. The Honourable Tun Abdullah Ahmad **Badawi** (former Prime Minister of Malaysia)
6. H.E. Mr. James **Bolger** (former Prime Minister of New Zealand)
7. H.E. Mrs. Gro Harlem **Brundtland** (former Prime Minister of Norway)
8. H.E. Mr. Yasuo **Fukuda** (former Prime Minister of Japan)
9. H.E. Mr. Bacharuddin Jusuf **Habibie** (former President of the Republic of Indonesia)
10. H.E. Mr. Seyed Mohammad **Khātami** (former President of the Islamic Republic of Iran)
11. H.E. Mr. **Lee** Hong-Koo (former Prime Minister of Korea)
12. H.E. Mr. AbdelSalam **Majali** (former Prime Minister of Jordan)
13. Sir James Fitz-Allen **Mitchell** (former Prime Minister of Saint Vincent and the Grenadines)
14. H.E. Mr. Benjamin William **Mkapa** (former President of Tanzania)
15. H.E. Mr. Olusegun **Obasanjo** (former President of the Nigeria)
16. H.E. Mr. Andrés **Pastrana** (former President of Colombia)
17. H.E. Mr. Romano **Prodi** (former Prime Minister of Italy)
18. H.E. Mr. **Tung** Chee Hwa (former Chief Executive, Hong Kong administration)
19. H.E. Mr. George **Vassiliou** (former President of Cyprus)
20. H.E. Mr. Franz **Vranitzky** (former Chancellor of Austria)
21. H.E. Mr. Richard von **Weizsäcker** (former President of Germany)

### *Representative of the Custodian of the Two Holly Mosques King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud*

22. H.R.H. Prince Khaled **Al-Faisal**, Governor of Makkah (Kingdom of Saudi Arabia)

### *Associate Members*

23. H.E. Sheikh Abdul-Aziz Z.**Al-Quraishi**, Organising Chairman of the 27th Annual Meeting, former Governor of SAMA (Central Bank), Chairman of Saudi-U.S. Businessmen's Association (Kingdom of Saudi Arabia)
24. Prof. Thomas **Axworthy**, Chair of the Centre for the Study of Democracy, Queen's University (Canada)
25. Baroness **Jay**, Chairperson of the Overseas Development Institute, London (U. K.)
26. Prof. Hans **Küng**, Professor Emeritus, Tübingen University (Switzerland)
27. H.E. Mr. Seiken **Sugiura** (former Justice Minister of Japan)

### *Special Guests*

28. Dr. Abdulwahabe **Abu-Sulaiman**, Professor of Jurisprudence, Member of High Committee of Scholars (Kingdom of Saudi Arabia)
29. H.E. Mr. Amr bin Abdullah **Al-Dabbagh**, Governor, Saudi Arabian General Investment Authority, SAGIA (Kingdom of Saudi Arabia)
30. H.E. Dr. Ahmad Mohamed Ali **Al-Madani**, President of the Islamic Development Bank (Kingdom of Saudi Arabia)

31. Dr. Khaled **Almaeena**, Editor-in-Chief, Arab News, Senior Columnist, Al-Eqtisadiah, Asharq Al-Awsat, & Gulf News (Kingdom of Saudi Arabia)
32. H.E. Dr. Majid A. **Al-Moneef**, OPEC Governor for Saudi Arabia (Kingdom of Saudi Arabia)
33. H.E. Dr. Abdulrahman H. **Al-Saeed**, Advisor – The Royal Court, President of Center for Specialized Studies (Kingdom of Saudi Arabia)
34. H.E. Ambassador Tatsuo **Arima**, Special Envoy of the Government of Japan for the Middle East (Japan)
35. H.E. Mr. Lakhdar **Brahimi**, Special Adviser to UN Secretary-General
36. Dr. Olav **Brundtland** (Norway)
37. Grand Mufti Dr. Mustafa **Ceric**, Islamic Community in Bosnia and Herzegovina
38. Mr. Roger **Cohen**, Columnist, The New York Times, The International Herald Tribune (USA)
39. Mr. Ahmed Maher **El-Sayed**, former Foreign Minister (Egypt)
40. Lord Charles **Falconer**, former Minister of Justice (UK)
41. H.E. Mr. Jack F. **Matlock, Jr.**, former U.S. Ambassador to the Soviet Union
42. Prof. Ahmad S. **Moussalli**, Professor, American University of Beirut (Lebanon)
43. Prof. Amin **Saikal**, Director, Centre for Arab and Islamic Studies, Australian National University (Australia)
44. H.E. Mr. **Tang** Jiaxuan, State Councillor of the People's Republic of China
45. Prof. Teizo **Taya**, Professor, Rikkyo University (Japan)
46. H.E. Mr. Faisal H. **Trad**, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of the Kingdom of Saudi Arabia to Japan
47. Dr. Dmitri **Trenin**, Director, Carnegie Moscow Center (Russia)
48. H.E. Dr. Abdul Aziz A. Bin Almas **Turkistani**, Ambassador Designate of the Kingdom of Saudi Arabia to Japan
49. Mr. William F. **Weld**, former Governor of Massachusetts (USA).